مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس والعشرون – العدد الثالث– (2024) 49 - 77
المعهد العربي للتخطيط
https://doi.org/10.34066/jodep.24.26.3.2
استلام : 29 مايو 2024 | مراجعة : 11 سبتمبر 2024 | اعتماد : 1 أكتوبر 2024

الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول العربية

مصعب موسى*
أحمد القصار**

ملخص

انطلاقاً من أهمية مفهومي الحوكمة والتنمية المستدامة، هدفت الدراسة أولاً إلى اختبار أثر مؤشرات الحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي في مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في 21 دولة عربية خلال الفترة ما بين 2000 و2022 باستخدام انحدار البيانات اللوحية، وثانياً حاولت الدراسة استكشاف دور حجم الحكومة كوسيط ما بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأخيراً هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من اضطرابات الربيع العربي ومدى الاعتماد على النفط في نموذج الانحدار المقترح. تشير النتائج إلى وجود أثر لمعظم مؤشرات الحوكمة الفرعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك إلى وجود دور محدود لحجم الحكومة كمتغير وسيط في النموذج يقتصر على مؤشري "الجودة التنظيمية" و "حكم القانون"، وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي لاضطرابات الربيع العربي في العلاقة ما بين الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، بينما كان أثر الهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط إيجابياً في العلاقة بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

Governance and Sustainable Development Goals: An Applied Study in Arab Countries

Musaab Mousa
Ahmad AL-Qassar

Abstract

The primary objective of this study was to assess the influence of World Bank-issued good governance indicators on the attainment of sustainable development goals in 21Arab countries from 2000 to 2022, utilizing panel data regression. Additionally, the research aimed to investigate the intermediary role of government size in the link between governance and sustainable development goals. Finally, the study aimed to measure the impact of both the Arab Spring disturbances and the extent of dependence on oil in the proposed regression model. The findings suggest that most governance sub-indicators significantly affect the achievement of sustainable development goals. The size of the government plays a limited role as an intermediary variable, specifically in relation to "regulatory quality" and "rule of law" indicators. The results also indicate a negative impact of the Arab Spring unrest on the connection between governance and sustainable development goals, whereas an oil-based economic structure has a positive impact on this relationship.

* باحث ومحاضر في المدرسة الدولية للأعمال International Business school وجامعة بودابست للاقتصاد Budapest Economy University، البريد الإلكتروني: Mmousa@ibs-b.hu
** مدير مديرية الرقابة والتفتيش في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية – البريد الالكتروني: mrqassar@gmail.com

1. مقدمة

حددت الأمم المتحدة "التنمية المستدامة" كهدف أساسي لجميع الدول في العالم بحلول العام 2030. وذلك عن طريق اعتماد سبعةَ عشر هدفاً للتنمية المستدامة، تنوعّت بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وسلّطت الضوء على التفاعل المعقّد بين التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي والتوازن البيئي. بهدف الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لتلبية احتياجات الوقت الحاضر مع حماية حقوق الأجيال القادمة.

ولا شكّ أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة كبوصلة لعمل لحكومات في هذا العصر المفعم بالتحدّيات غير المسبوقة، يتطلب وجود حوكمة فعّالة قادرة على تنسيق الجهود المبعثرة وتوحيدها في إطار من الشفافية والمساءلة والتنسيق بين جميع أصحاب المصالح لمواجهة تلك التحديات انطلاقاً من جوهر الحوكمة كنهج لتنظيم المجتمعات وإدارة أنظمة الحكم(Bouzid,2019) .

وتمثل المنطقة العربية، حالة دراسية مثيرة للاهتمام لفهم العلاقة المتبادلة بين الحوكمة والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبب سياقها الجيوسياسي الفريد لكونها حلقة وصل لمختلف المصالح السياسية والاقتصادية للقارات الرئيسية (آسيا، افريقيا، أوروبا)، ناهيك عن الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتنوعة، من أنظمة ملكية إلى جمهوريات وتحولات ديمقراطية. هذه الأهمية الجيوسياسية والتنوع في نماذج الحكم تؤثر بشكل مباشر على عمليات وضع السياسات والمساءلة وصنع القرار. علاوة على ذلك، تواجه الدول العربية مجموعة من القضايا الملحّة، بما في ذلك عدم المساواة في الدخل، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وندرة المياه، والحاجة إلى التنويع الاقتصادي (Saeed Moawad, 2023).

ومن جهةٍ أخرى فقد سلّط الربيع العربي الضوء على أهمية العلاقة بين الحكم والتنمية الاقتصادية، وشدّد الحاجة إلى وجود أنظمة شفافة خاضعة للمساءلة، الأمر الذي أفرز ضرورة ملحّة أخرى لدراسة العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية بهدف معالجة العجز في الحكم، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة.

تصدى الباحثون في مختلف المناطق الجغرافية لمهمة دراسة العلاقة ما بين الحوكمة وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفّر الدراسات المختلفة التي تناولت الموضوع أفكاراً ونتائج قيّمة

يمكن تطبيقها لتعزيز التعاون وتحسين السياسات والبحث في قابلية التطبيق على نطاق أوسع. إلا أن الإطار البحثي التجريبي لا يزال محدوداً في المنطقة العربية أو أنه ركز على جوانب محددة من ثنائية الحوكمة– التنمية وهو ما يمثل فجوة بحثية دفعت الباحثين إلى إجراء هذا البحث.

ومن خلال ذلك، فإن هذا البحث يسعى إلى المساهمة في تعميق المعرفة التي توضّح دور الحوكمة في دفع التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والعالمي.

ومن الأسئلة العديدة المطروحة سعياً لدراسة العلاقة بين الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، فإن هذا البحث يسعى للإجابة على بعض تلك الأسئلة في المنطقة العربية:

- كيف يؤثر مستوى الحوكمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية؟
- ما هو دور "حجم الحكومة" كوسيط في العلالقة ما بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هو أثر الفروقات في الهياكل الاقتصادية بين الدول النفطية وغير النفطية على دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف أثّرت اضطرابات الربيع العربي على العلاقة بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الأدبيات السابقة

ارتبط نشوء مصطلح الحوكمة بالإدارة العامة والخدمات الحكومية على الرغم من الأشواط البعيدة التي قطعتها ممارسات حوكمة الشركات في قطاع الأعمال، لذلك يصعب وضع حدود واضحة لمصطلح الحوكمة نتيجة تداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى حتى أن تطور المفهوم ومكوناته جاء في سياق تم من خلاله استبدال العديد من المفاهيم الأخرى بهذا المفهوم كمفهوم الإدارة العامة ونموذج الحكم وهو ما يؤكد شمولية المفهوم وصعوبة نمذجته وقولبته، وهو ما أنتج العديد من التعريفات والآراء لهذا المفهوم في سياق الأدبيات العلمية أو من خلال الممارسات العملية للمهنين والمتخصصين.

وقام (2007) Rhodes بتصنيف التعريفات المختلفة للحوكمة الواردة في مختلف الأدبيات إلى ستة محاور رئيسية كما في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): تصنيفات تعريف مفهوم الحوكمة

محور التركيز	تقديم الخدمات العامة	حوكمة الشركات الخاصة	اتجاهات الإدارة الحكومية الجديدة	الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع	الأطراف الفاعلة الأخرى إلى جانب الحكومة	شبكات الحوكمة
أهم المفردات الفرعية	✓ التدخل الحكومي ✓ الاتجاه نحو الخصخصة	✓ الأطراف ذوي المصلحة ✓ إرضاء العميل	✓ ادماج أساليب وقيم إدارة الأعمال: – المنافسة – رضا المستفيد من الخدمة	✓ الترابط بين الممارسات السياسية والإدارية	✓ التوازن في الأدوار من خلال التشاركية	✓ الشبكات المنظمة في الأجهزة الحكومية

وتشير منظمة الأمم المتحدة إلى أن "حوكمة القطاع العام تعد أحد أهم عوامل تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزز ثقة المواطنين في الحكومة وتعزز الشفافية والمساءلة ". لذلك فإنّ غياب الشفافية وعدم الإفصاح وضياع المسؤولية أدّى وفق العديد من الدراسات إلى تكرار حدوث الأزمات الاقتصادية والسياسية. كما أنّ ضعف الأداء الحكومي المتمثل بغياب التخطيط وسوء إدارة الأزمات وغياب الشفافية وتحديد المسؤوليات(UNDESA,2019) ، سيؤدي حتماً إلى تكرار الأخطاء وبالتالي تكرار الأزمات، لتعود هذه الأزمات وتتسبب في هجرة اليد العاملة الكفوءة وتصدي الكفاءات الضعيفة للمناصب الحكومية، ليصب ذلك كله مرة أخرى في دائرة متسارعة من الضعف والوهن الحكومي(Solmon,2008) .

وفيما يتعلق بدور الحوكمة في التنمية، تُصنف الحوكمة السيئة كواحدة من المعوقات/ المصائد الأساسية للتنمية إلى جانب الموقع الجغرافي للدول غير الساحلية مع دول جوار سيئة، الموارد الطبيعية، ومصيدة الصراعات(Collier,2007) .

انطلاقاً من التداخل الكبير بين المفهومين، حاولت العديد من الأدبيات السابقة استكشاف العلاقة بين الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فقد قدّمت دراسة Massey (2022) استنتاجات ثاقبة تتناسب مع سياق هذا البحث. حيث أكّدت الدراسة على الدور الحاسم للحكم الرشيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبيّنت النتائج التي توصّلت إليها الدراسة أن الحكم الرشيد أمر لا غنى عنه بالفعل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأنّ الحكم الرشيد يتطلب الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان. وأنّه لا بدّ من تنسيق الجهود بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية. إضافةً إلى السمات الأساسية للحكم الرشيد الواجب تطبيقها لدعم أهداف التنمية المستدامة، حيث أجمل هذه السمات بـ:

1. الشفافية والمساءلة الديمقراطية في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الحكم.
2. الالتزام بالحد من الفساد أينما وجد.
3. سيادة القانون؛ أطر قانونية عادلة وقابلة للتنفيذ تعمل خارج حدود العرق والإثنية والدين والثقافة والسياسة.
4. احترام ودعم حقوق الإنسان الفردية.
5. الابتكار والانفتاح على التغيير.
6. الاستدامة والتوجه طويل المدى.
7. الإدارة المالية السليمة.
8. حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي.
9. المساءلة.

وعند أخذ الفساد كنقيض للحوكمة الجيدة في الحسبان عند دراسة العلاقة مع التنمية المستدامة، وجدت دراسة Anifowose & Ahmad(2023) أنه بمقابل الأثر الإيجابي للحوكمة في التنمية المستدامة، يلعب الفساد دوراً سلبياً ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان القارة

الافريقية مع الإشارة إلى أن دور الحوكمة الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة كان أقوى في الدول ذات مستويات الفساد المرتفعة.

وفي الإطار الأوسع للأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (Environmental, Social, and Governance (ESG في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كشفت دراسة أجراها Sadiq et al (2023) عن وجود صلة إيجابية بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة من جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة ثانية داخل منطقة آسيان. عبر اتباع نهج شامل في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة في تعزيز التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمحور الحوكمة، تم استخدام مقاييس الإدارة الفعالة، والإدارة المالية، وتخصيص الموارد، وإدارة المخاطر، والهيكل التنظيمي، وبيئة العمل، وأداء الموظفين والتي تؤثر جميعها على الأداء التنظيمي ومساهمته اللاحقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي دراسة مجموعة الدول العربية ضمن المجموع العالمي في ضوء بيانات عام 2013، قدمت حجازي دليلاً على دور الحوكمة الجيدة في التنمية البشرية، إلا أن هذا متغير الحوكمة جاء بعد متغيرات توفر الصرف الصحي، البطالة، والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم من حيث الأثر الإحصائي (حجازي، 2016). وبتطبيق نفس المنهجية في عام 2015 على 41 دولة من الدول مرتفعة الدخل، وجدت دراسة Glass & Newing (2019) أن كل من المؤسسات الديمقراطية، المشاركة، القوة الاقتصادية، التعليم، والموقع الجغرافي هي العوامل الرئيسية في تفسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي السياق ذاته، فإن مدخل الحوكمة في تعزيز التنمية المستدامة لا يقتصر على الحكومات الوطنية بل يتضمن حكومات المجتمعات المحلية التي تستطيع إدماج أهداف التنمية المستدامة في ممارسات الحكم المحلي لتحقيق التحول المطلوب من خلال الإمكانات التي تتيحها الحوكمة الجيدة (Ningrum, et al, 2023).

وفقاً لما سبق، إن الإحاطة بكامل أو معظم أبعاد ثنائية الحوكمة–التنمية المستدامة هي مهمة صعبة، وهو ما يترك الباب مفتوحاً دائماً لاستكشاف مناطق جديدة وتقديم الأدلة التجريبية حول دور الحوكمة كمحرك للتنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

في المشهد المعقّد للبلدان العربية، تبرز العديد من التحديات الخاصة بدول المنطقة والتي يمكن أن تؤثر في الأجندة العربية للتنمية المستدامة كندرة المياه العذبة، النمو السكاني المتسارع، إضافة إلى تحديات المناخ حيث تبلغ مستويات الاحتباس الحراري في المنطقة ما يقارب ضعف المعدل العالمي (Miller, et al, 2022) ، ناهيك عن ضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي والتنويع الاقتصادي مروراً بالاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، وتحديات القصور في إدارة الطلب على الطاقة، والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية اللازمة، والتخطيط طويل الأجل، والوعي التكنولوجي، ومحدودية الوصول إلى التمويل.

كما تتميز الدول العربية بالتباين الواضح فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة كنتيجة للتباين في الهيكل والأداء الاقتصادي، تُظهِر منطقة الخليج العربي كدول ذات مستوى دخل عالي تقدمًا متباينًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال جهود دولة الإمارات العربية المتحدة بمبادرات طموحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ووضع نفسها كرائدة عالمية في العديد من مجالات النشاط (مثل برنامج الاقتصاد الأخضر، والاستراتيجية الوطنية للابتكار، واستراتيجية الطاقة 2050). وهو ما تم ادماجه خلال تنظيم اكسبو 2020 كحدث تم تنظيمه في إطار تخفيف البصمة الكربونية ومكافحة تغير المناخ(Ansari, et al,2019) .

بالإضافة إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية لعدد من دول المنطقة كرؤية 2030 في المملكة العربية السعودية التي تضمنت خططاً صريحة لتحول السعودية إلى اقتصاد ما بعد النفط في إطار الموارد المتجددة والتكنولوجيا صديقة البيئة.

كما شهدت المنطقة استضافة آخر نسختين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ UNFCCC، حيث استضافت مصر COP 27 في عام 2022 واستضافت الإمارات COP 28 في عام 2023.

وعلى الرغم من النقاط المضيئة في بعض الدول على المستوى الوطني، فإن أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي الجمعي في المنطقة العربية تنحرف بشكل كبير عن المسار اللازم

لتحقيقها وفقاً للتقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 الصادر عن الاسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) والذي تم نشره بعد خمس سنوات من إطلاق خطة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية 2030 لقياس مدى التقدم المحرز في الدول العربية في ضوء الأهداف السبعة عشر، وفيما يلي أهم النقاط التي خلص لها التقرير في تشخيص واقع الدول العربية (UNESCWA,2020) :

- إن المنطقة العربية ماتزال متخلّفة بشكل كبير في المجالات الحاسمة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد لوحظت أوجه قصور جديرة بالملاحظة في مجالات محورية مثل المساواة بين الجنسين، صحة الأطفال، فقر الدخل، تغطية الرعاية الصحية، ولحماية الاجتماعية، السلام والأمن، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتغير المناخ.

- تتشارك كافة الدول العربية سواءً الأكثر ثراءً أم الأكثر فقراً المعوقات والمسببات ذاتها التي تحول دون تحقيق تقدم معتبر في مجالات التنمية ومن أهم هذه الظواهر: الاقتصادات الريعية، الفضاء المدني المحدود، ضعف المساواة بين الجنسين، محدودية أو غياب التفاعل بين السياسات والعلوم، الاستراتيجيات الطاقوية غير المستدامة، ارتفاع بطالة الشباب، ضعف الرؤى التعليمية.

- يؤكد التقرير على التباينات الفردية في نتائج الدول العربية ومدى تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن التقرير يؤكد ضرورة الاستجابة الاقليمية للقضايا العابرة للحدود كالصراعات وتبعاتها، التنوع البيولوجي، التجارة البينية، تغير المناخ، الاتصالات والبنى التحتية، مشكلة الهجرة، وندرة المياه. وهي القضايا التي لا يمكن التغلب عليها دون سياسات للاستدامة منسقة عربياً ومتسقة مع أجندة الأمم المتحدة.

- يخلص التقرير إلى عدد من التوصيات الاستراتيجية لصانعي السياسات للتغلب على صعوبات التنمية المستدامة على سبيل المثال: العمل على انهاء الصراعات وبناء نماذج الحكم العادلة والسليمة، إعادة النظر في أنظمة التعليم والاستثمار في البحث العلمي، إضافة إلى العمل الجاد لخلق مستويات أكثر تقدماً من التكامل الاقتصادي العربي. وهي التوصيات التي تنطوي

على تحسين ممارسات الحوكمة في الدول العربية كطريقة مثلى لتحسين واقع التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

بشكلٍ عام تعاني الدول العربية من قصور واضح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو ما يعود إلى مسببات جيوسياسية تتعلق بموقع المنطقة وطبيعة الأنظمة السياسية، أو إلى مسببات تتعلق بجهود الدول العربية على المستوى الوطني فيما يتعلق بتنفيذ السياسات التنموية وترتيب الأولويات الاستراتيجية.

حجم الحكومة والتنمية المستدامة

إن علاقة حجم الحكومة بالأداء الاقتصادي تعد من المواضيع الجدلية من منظور الاتجاهات الاقتصادية الحديثة ولاسيما علاقة السببية بين الطرفين لتحديد أي منهما مسبب للآخر، إلا أن فرضية أن حجم الحكومة هو من مسببات النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالنظرية الكينزية قد تم تأييدها بالعديد من الأدلة التجريبي (Nayasha & Odhiambo, 2019) ، انطلاقاً من فكرة أن النمو الاقتصادي يستجيب للتغيرات في العرض التي يقودها الانفاق الحكومي. انطلاقاً من وجهة النظر هذه، يمكن عرض بعض الآليات المحتملة لدور حجم الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

فمن ناحية، يمكن لحكومة أكبر وأكثر قوة أن توفّر بشكل فعال الموارد والتمويل والإطار التنظيمي اللازم لتعزيز الممارسات المستدامة وتدعيمها. ويمكن لمثل هذه الحكومة أن تستثمر بشكل استراتيجي في مشاريع ذات روافع تنموية، وتخصيص الأموال لمبادرات حماية البيئة، وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية الشاملة التي تعطي الأولوية للاستدامة على المدى الطويل (OECD, 2017).

علاوة على ذلك، يمكن لحكومة أكبر أيضًا أن تستثمر في مشاريع البنية التحتية التي تعزز الاستدامة، مثل أنظمة الطاقة المتجددة وشبكات النقل العام. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تساعد في الحد من انبعاثات الكربون وتشجيع استخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لحكومة أكبر أن تلعب دوراً حاسماً في حملات التثقيف والتوعية فيما يتعلق بالممارسات المستدامة. ومن خلال تمويل البرامج التعليمية وحملات التوعية العامة، تستطيع

الحكومة إشراك المواطنين بشكل فعال في تبني سلوكيات وممارسات مستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك تشجيع إعادة التدوير، وتقليل استهلاك الطاقة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

من جهة أخرى، تستطيع الحكومة الأكبر حجما أيضا تقديم الحوافز المالية وإعانات الدعم للشركات والأفراد الذين ينخرطون في ممارسات مستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في مصادر الطاقة المتجددة أو تقديم المنح للأفراد الذين يقومون بتركيب الأجهزة الموفرة للطاقة في منازلهم. ومن خلال توفير هذه الحوافز، تستطيع الحكومة تشجيع تبني الممارسات والتقنيات المستدامة على نطاق واسع.

ويمكن للحكومة أن تلعب دوراً رئيسياً في تسهيل التعاون بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة. فمن خلال الجمع بين الشركات والمنظمات غير الربحية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات، تستطيع الحكومة إنشاء منصة لتبادل المعرفة، وتعبئة الموارد، والعمل الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولابد من الإشارة إلى أن دور الحكومة في التنمية المستدامة يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم الحوافز واللوائح التنظيمية. فهي مسؤولة عن مراقبة وإنفاذ الامتثال لهذه السياسات لضمان التزام الشركات بالممارسات المستدامة. ويمكن القيام بذلك من خلال إنشاء هيئات تنظيمية وتنفيذ أنظمة مراقبة وإعداد تقارير صارمة.

ومع ذلك، ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة الكبيرة والمتدخلة بشكل مفرط يمكن في بعض الحالات أن تعيق التنمية المستدامة بطريقة أو بأخرى، إذ يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من الإنفاق الحكومي والضرائب إلى تثبيط استثمارات القطاع الخاص والابتكار، مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة التقدم العام نحو مستقبل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأنظمة الصارمة بشكل مفرط أن تخنق النمو الاقتصادي وروح المبادرة، والابتكار التكنولوجي، والمنافسة في السوق وتحد من قدرة الشركات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على اعتماد ودمج الممارسات المستدامة في عملياتها (IISD,2017).

ولذلك، فإن تحقيق التوازن الصحيح بين المشاركة الحكومية الاستباقية والقطاع الخاص الداعم أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب الأمر معايرة حجم ونطاق التدخلات الحكومية بعناية، وضمان عدم تسببها في إعاقة النمو الاقتصادي بشكل مفرط، في حين تظل توفر الإطار اللازم لازدهار الممارسات المستدامة. ومن خلال هذا التوازن الدقيق فقط يمكن تعزيز التنمية المستدامة ورعايتها بشكل فعال لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

2. البيانات ومنهجية الدراسة

1.2 بيانات الدراسة

تشتمل العينة على 21 دولة عربية تتوفر بياناتها الخاصة بمؤشر التنمية المستدامة وكذلك مؤشر الحوكمة للفترة الواقعة بين عامي 2000 و2022.

تم اعتماد شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة Sustainable Development Solutions Network (SDSN) كمصدر للبيانات الخاصة بمؤشر التنمية المستدامة حيث توفر معلومات لرصد ما تنجزه دول العالم فيما يتعلق بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG Index & Dashboards, 2024)، بينما تم اعتماد قاعدة بيانات البنك الدولي The Worldwide Governance Indicators (WGI) كمصدر لبيانات الحوكمة الخاصة بالدول عينة الدراسة حيث يتضمن مؤشر الحوكمة 6 مؤشرات فرعية تم استخدامها في هذه الدراسة (Kaufmann & Kraay,2023). وكذلك تم استخدام البيانات المتاحة على موقع البنك الدولي لجمع البيانات الخاصة بالمتغيرات الحاكمة ذات العلاقة بالأداء الاقتصادي للدول العربية. والجدير بالذكر أن التحليل الاحصائي تضمن دراسة أثر كل متغير فرعي من مؤشر الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأهمية كل منها في حالة الدول العربية وهو ما يتعارض مع غالبية الدراسات السابقة التي طبقت التحليل العاملي لاستخراج متغيرات جديدة بناءً على المؤشرات الفرعية الست.

فيما يتعلق بالمتغير الوسيط "حجم الحكومة" تم استخدام نسبة الانفاق الجاري للحكومة للناتج المحلي وهو المقياس المعتمد في العديد من الأدبيات ذات الصلة[1]. بغرض اختبار أثر الربيع العربي في العلاقة ما بين أهداف التنمية المستدامة والحوكمة في الدول العربية، نتوقع أن يؤدي حجم الحكومة إلى تعزيز العلاقة ما بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة وتطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة من جهة أخرى، انطلاقاً من الدور المحوري للجهاز الحكومي في الدول في تطبيق وتحسين الحوكمة وكذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. الجدول رقم (3) يتضمن الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

تم إضافة متغير وهمي لقياس أثر ثورات الربيع العربي في بعض الدول (تونس، مصر، ليبيا، سورية، اليمن، البحرين) وكذلك لعدد من السنوات التي شهدت اضطرابات سياسية ضمن السلسلة الزمنية المدروسة. وبنفس المنطق تم إضافة متغير وهمي آخر لإظهار الفروقات ما بين الدول العربية النفطية وغير النفطية وهو ما يمكن أن يظهر الفروقات التنموية والحوكمية فيما يتعلق بالهيكل الاقتصادي للدول العربية. الجدول رقم (2) يوضح وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

الجدول رقم (2): وصف متغيرات الدراسة

المتغير	الوصف	مصدر البيانات
التنمية المستدامة **SUDEV** المتغير التابع	نتيجة الدولة في قاعدة البيانات وتتراوح بين 0 و100 وتعكس القيمة المرتفعة للمؤشر نسبة إنجاز أكبر لأهداف التنمية المستدامة.	شبكة حلول التنمية المستدامة **dashboards.sdgindex.org**
الحوكمة $\mathbf{Gov_n}$ المتغير المستقل	نتيجة الدولة فيما يتعلق بالمؤشرات الستة الفرعية وتتراوح ما بين **2.5-** و**2.5** وتعكس القيمة المرتفعة التزام أكبر من الدولة بالمؤشر الفرعي للحوكمة، تم	قاعدة بيانات البنك الدولي **Worldwide Governance Indicators**

[1] محمد جابر السيد "حجم الحكومة والنمو الاقتصادي: أثر الربيع العربي"، مجلة حكامة، مج 3،العدد6، (نيسان 2023)، ص 127.

المتغير	الوصف	مصدر البيانات
	تحويل القيم إلى المجال 1–100 لتتسق مع المتغيرات الأخرى.	www.govindicators.org Accessed on 19/10/2023
Gov1	التصويت والمساءلة.	
Gov2	الاستقرار السياسي وغياب العنف.	
Gov3	كفاءة الحكومة.	
Gov4	الجودة التنظيمية.	
Gov5	حكم القانون.	
Gov6	السيطرة على الفساد.	
حجم الحكومة GOVSIZE المتغير الوسيط	نسبة الانفاق الاستهلاكي للحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويشمل كل النفقات الجارية بما فيها تعويضات العاملين، ويعبر عن الجزء المستخدم من الناتج المحلي لتوفير الخدمات العامة.	World Development Indicators /https://databank.worldbank.org Accessed on 01/04/2024
الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	رقم الاستثمار الاجنبي ويشمل الاستثمارات عابرة الحدود التي تمتلك قوة تصويتية تتجاوز 10% في المشروع العامل في البلد المستضيف.	World Development Indicators /https://databank.worldbank.org Accessed on 01/04/2024
نصيب الفرد من الناتج المحلي GDPPC	حصة الفرد من الناتج المحلي بتقسيم الناتج المحلي على عدد السكان.	World Development Indicators /https://databank.worldbank.org Accessed on 01/04/2024
معدل التضخم على أساس سنوي INF	يقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ويعكس القوة الشرائية للعملة المحلية	World Development Indicators /https://databank.worldbank.org

المتغير	الوصف	مصدر البيانات
		Accessed on 01/04/2024
متغير الربيع العربي الوهمي **ARAPSPR**	متغير وهمي لقياس أثر ثورات الربيع العربي في نموذج الدراسة من خلال قيمة مساوية للواحد في الأعوام التي شهدت اضطرابات سياسية في دول الربيع العربي ومساوية للصفر في بقية الأعوام: ✓ تونس ومصر للأعوام 2011 إلى 2013 ✓ ليبيا، سورية، واليمن للأعوام 2011 إلى 2022	
متغير الدول النفطية الوهمي**OILVA**	متغير وهمي لقياس الفروقات الناتجة عن هيكل اقتصاديات الدول العربية ما بين دول نفطية ودول غير نفطية من خلال قيمة مساوية للواحد في الدول التي تتجاوز مساهمة الموارد الطبيعية لـ 50% من الناتج المحلي ومساوية للصفر في بقية الدول	

يتضمن الجدول رقم (3) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لكل متغير من المتغيرات المدروسة:

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	Observations	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.
SUDEV	**483**	**59.27**	**60.22**	**72.93**	**43.21**	**7.952992**
GOV1	**483**	**19.377**	**20.19**	**56.52**	**0.50**	**11.76560**
GOV2	**483**	**29.797**	**25.71**	**92.46**	**0.01**	**25.85901**
GOV3	**483**	**36.83**	**40.48**	**90.48**	**0.01**	**25.90511**
GOV4	**483**	**36.46**	**38.86**	**82.86**	**0.01**	**25.29946**
GOV5	**483**	**37.01**	**40.85**	**81.43**	**0.01**	**24.65347**
GOV6	**483**	**38.35**	**36.59**	**92.89**	**0.01**	**27.57989**
GOVSIZE	**483**	**0.165**	**0.156**	**0.623**	**0.0023**	**0.070485**
GDPPC	**483**	**11575.61**	**3960.93**	**98041.36**	**356.12**	**17039.44**
INF	**483**	**210.2**	**73.53**	**7359.09**	**1-0.**	**427.8**
FDI	**483**	**42.7**	**41.6**	**27.65**	**-10.95**	**3.69**

2. نموذج ومنهجية الدراسة

تصنف بيانات الدراسة تحت البيانات اللوحية Panel Data حيث تغطي مجموعة من المشاهدات/ الدول خلال سلسلة زمنية محددة 2000–2022، يقدم استخدام تحليل البيانات اللوحية عدة مزايا مقارنةً بتحليل السلاسل الزمنية Time Series الذي يتعامل مع المشاهدات التجميعية لفترة زمنية محددة أو بيانات المقطع العرضي Cross Section Data التي تتعامل مع المشاهدات في نقطة زمنية معينة بينما يجمع تحليل البيانات اللوحية كلا التحليلين عبر معالجة البيانات التي تم جمعها من كيانات متعددة عبر فترة زمنية محددة وبالتالي التقاط الاختلافات الفردية بين مفردات العينة من جهة وإظهار أثر الديناميكيات عبر الزمن مما يساهم في نتائج أكثر موثوقية من وجهة النظر الإحصائية. لذلك تم اعتماد نموذج الانحدار للبيانات المتوازنة باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square التي تناسب هيكل البيانات فيما يتعلق بعدد المفردات (الدول) التي لا تتجاوز عدد الفترات المدروسة (Hayakawa,2007) ، من جهة أخرى تم إضافة بعض المتغيرات الحاكمة للعلاقة الرئيسية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (مؤشرات الحوكمة– تحقيق أهداف التنمية المستدامة)، تهدف المتغيرات الحاكمة إلى تمثيل النمو الداخلي endogenous growth في النموذج القياسي، في الدراسة الحالية تمت إضافة بعض المتغيرات الحاكمة للنموذج بما يتوافق مع دور متغيرات الاقتصاد الكلي ضمن إطار النظرية الاقتصادية (Bock &Burlauf,2000) .

علاوة على ذلك تم إضافة العلاقة التفاعلية ما بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط لتمثيل الدور المتوقع لحجم الحكومة في تعزيز أثر الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية المدروسة. المعادلة رقم (1) تتضمن النموذج الرئيسي للدراسة:

$$\mathrm{SUDEV}_{i,t} = a_{0i} + \sum_1^6 GOV_{i,t} + \sum_1^6 GOV_{i,t} * \mathrm{GOVSIZE} + FDI_{i,t} + \mathrm{GDPPC}_{i,t} + \mathrm{INF}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (1)$$

حيث $\mathrm{SUDEV}_{i,t}$ تشير إلى مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة i خلال السنة t، $\mathrm{GOV}_{i,t}$ تقيس مؤشر الحكومة الفرعي وفق قاعدة بيانات البنك الدولي للدولة خلال السنة، $\mathrm{GOVSIZE}_{i,t}$ تقيس حجم الحكومة وفق نسبة الانفاق الجاري إلى الناتج المحلي للدولة خلال السنة،

$FDI_{i,t}$ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة خلال السنة، $GDPPC_{i,t}$ يشير إلى معدل دخل الفرد السنوي في الدولة، $INF_{i,t}$ معدل التضخم السنوي للدولة خلال السنة.

ثالثاً: النتائج

1. اختبار جودة البيانات

بغرض التحقق من جودة البيانات وصلاحيتها للتحليل الإحصائي، تم اختبار جودة البيانات بشكل مسبق ولاسيما اختبار الارتباط الذاتيAutocorrelation للمتغيرات بناءً على نتائج مصفوفة الارتباط (الملحق رقم 1) كما تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة بتطبيق اختبارات جذر الوحدة Unit Root test ولاسيما اختبار Levin–Lin–Chu واختبار Im–Pesaran–Shin حيث تشير الفرضية الصفرية إلى وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرارية السلسلة كما في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

	Cross-section	Levin-Lin-Chu	Prob.	Im-Pesaran-Shin	Prob.
SUDEV	21	-3.87892	0.0001	-3.78882	0.0001
GOV1	21	-5.57313	0.0000	-4.80327	0.0000
GOV2	21	-3.63115	0.0001	-3.55213	0.0001
GOV3	21	-1.50052	0.0467	-1.52191	0.0313
GOV4	21	-1.75954	0.0238	-1.61046	0.0492
GOV5	21	-3.31434	0.0005	-2.98729	0.0014
GOV6	21	-4.20441	0.0000	-3.5167	0.0002
GOVSIZE	21	-1.99523	0.0159	-1.61621	0.0447
GDPPC	21	-2.70783	0.0034	-0.63463	0.0228
INF	21	-2.1766	0.0353	-1.76923	0.0209
FDI	21	-1.55812	0.0424	-1.5618	0.0353

يتضح أن كافة السلاسل الزمنية المدروسة خالية من جذر الوحدة وتتمتع بالاستقرارية عند المستوى I(0) اعتماداً على الدلالة الإحصائية لكل من اختبار Levin–Lin–Chu و اختبار Im–

Pesaran–Shin حيث جاءت أقل من مستوى 5% وهو ما يؤيد الفرضية البديلة وبالتالي يمكن المضي قدماً في تحليل واختبار نموذج الدراسة.

2. اختبار أثر الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

اعتماداً على نتائج اختبار Hausman (Hausman,1978) لقياس مدى اتساق السلاسل الزمنية وتجانس مفرداتها عبر الزمن، تم تطبيق طريقة التغيرات الثابتة Fixed Effects Method FEM في جميع نماذج الانحدار حيث يؤيد مستوى المعنوية لأقل من 5% أن طريقة التغيرات الثابتة هي الطريقة المناسبة لتقدير معلمات النموذج ولشرح أثر المتغيرات المستقلة (التفسيرية) في المتغير التابع كما هو موضح في الجزء السفلي من الجداول المعروضة في هذا القسم.

يتضمن الجدول رقم (3) نتائج نموذج الانحدار ما بين المتغير التابع "تحقيق أهداف التنمية المستدامة" والمتغيرات المستقلة "

الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج الانحدار – التغيرات الثابتة

Dependent Variable: SUDEV	بدون المتغير الوسيط		المتغير الوسيط "حجم الحكومة	
Variable	Coefficient	*Prob.	Coefficient	*Prob.
C	51.88611	0.0000	51.86358	0.0000
GOV1	0.098952	0.0002	0.064718	0.0051
GOV2	0.084847	0.0000	0.086211	0.0272
GOV3	0.290298	0.0000	0.308106	0.0104
GOV4	0.165707	0.0000	0.259548	0.0344
GOV5	0.188765	0.0000	0.455658	0.0000
GOV6	-0.043043	0.1121	-0.234457	0.19984
FDI	0.254957	0.0010	0.248029	0.0018
INF	-0.011200	0.3351	-0.005662	0.5801
GDPPC	9.45E-05	0.0001	7.17E-05	0.0047
GOV4GOVSIZE			0.590166	0.0046
GOV5GOVSIZE			1.869959	0.0254
Adj R- squared	0.460830		0.497563	
Prob (F-statistic)	0.000000		0.000000	
Correlated Random Effects - Hausman Test				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic		Chi-Sq. d.f.	Prob.*
Cross-section random	39.302169		9	0.0000

* مستوى المعنوية 5%.

تبين نتائج تحليل الانحدار أن معظم مؤشرات الحوكمة تؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستثناء المؤشر الفرعي السادس GOV6 "السيطرة على الفساد" حيث لا يوجد علاقة احصائية عند مستوى معنوية 5% وكذلك بالنسبة للمتغير الحاكم التضخم INF وهو ما قد يدل على أن مستويات التضخم المسجلة خلال الفترة المدروسة تعود إلى مسببات خارجة عن إرادة الإدارات الاقتصادية ومن الصعب التحكم بها أو نتيجة لطبيعة التضخم كظاهرة تتجاوز السنة الواحدة لتتم معالجتها وهو ما يبرر عدم التقاطها بشكل مباشر في نموذج الدراسة. بشكل عام تفسر المتغيرات المستقلة ما قيمته 46% من تغيرات المتغير التابع "تحقيق أهداف التنمية المستدامة" بدلالة قيمة معامل التحديد المعدل Adj R- squared.

فيما يتعلق بالنموذج الثاني في القسم الأيسر من الجدول، ارتفعت القوة التفسيرية للنموذج إلى ما يقارب 50% نتيجة إضافة المتغير الوسيط " حجم الحكومة"، كما هو الحال في النموذج الأصلي لا يوجد علاقة إحصائية ما بين المتغير الفرعي السادس للحوكمة " السيطرة على الفساد" وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك فيما يتعلق بمعدلات التضخم في البلدان العربية، على الرغم من أثر حجم الحكومة كمتغير وسيط إلا أن هذا الأثر يقتصر مؤشري الحوكمة الفرعيين Gov4 & Gov5 الجودة التنظيمية وحكم القانون وهو ما يمكن تفسيره في أن زيادة الانفاق الحكومي على الخدمات العامة ينعكس مباشرة في قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات الفعالة لتنظيم وتعزيز قطاع الأعمال ومساهمته الاقتصادية وفي السياق ذاته فزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة لابد أن تؤدي إلى تقوية دور الجهات الحكومية في إنفاذ القوانين وضمان الأطر التشريعية للتعاملات الاقتصادية والاجتماعية ضمن المؤشر الفرعي "حكم القانون".

3. اختبار أثر الربيع العربي في العلاقة ما بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

للوقوف على أثر الاضطرابات السياسية الناتجة عن الربيع العربي تمت إضافة متغير وهمي لنموذج الانحدار (قيمة 1 في حال شهدت الدولة اضطرابات سياسية في السنة المدروسة وقيمة 0 خلافاً لذلك)، تم عرض نتائج الانحدار في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): نتائج تقدير نموذج الانحدار– التغيرات الثابتة بإضافة أثر الربيع العربي

Dependent Variable: SUDEV	بدون المتغير الوسيط		المتغير الوسيط "حجم الحكومة	
Variable	Coefficient	Prob.*	Coefficient	Prob.*
C	52.48267	0.0000	50.42207	0.0000
GOV1	0.090673	0.0006	0.152788	0.0051
GOV2	0.090213	0.0000	0.075867	0.0272
GOV3	0.295570	0.0000	0.394608	0.0104
GOV4	0.168535	0.0000	0.412272	0.0344
GOV5	0.190035	0.0000	0.517752	0.0000
GOV6	-0.047498	0.0987	-0.254923	0.1030
FDI	0.288796	0.0002	0.145513	0.0018
INF	0.005860	0.5893	-0.005662	0.5801
GDPPC	9.33E-05	0.0001	0.000127	0.0047
GOV4GOVSIZE			1.399589	0.0046
GOV5GOVSIZE			2.044820	0.0254
ARABSPR	-2.632000	0.0075	-1.637072	0.0047
Adj R- squared	0.476530		0.502598	
Prob(F-statistic)	0.000000		0.000000	
Correlated Random Effects - Hausman Test				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic		Chi-Sq. d.f.	Prob.*
Cross-section random	42.058097		11	0.0000

* مستوى المعنوية أقل من 5%

يلاحظ من الجدول العلاقة السلبية ما بين متغير الربيع العربي ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، حيث أدت الاضطرابات السياسية إلى تغيير أجندات الحكومات وفي أولويات الإدارة الاقتصادية من خلال التركيز على إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي المصاحبة للاضطرابات على حساب الاعتبارات التنموية أو الاقتصادية التقليدية.

وهو ما يؤيد فرضية البحث في وجود اختلافات بين الدول العربية تعود إلى أثر الربيع العربي في العلاقة مابين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. اختبار أثر الاعتماد على النفط في العلاقة ما بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بهدف التقاط الاختلافات ما بين الدول العربية النفطية وغير النفطية فيما يتعلق بأثر الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمت إضافة متغير وهمي آخر للنموذج القياس (بقيمة 1 في حال الدولة تعتمد على النفط أو الغاز بنسبة تتجاوز 50 % من الناتج المحلي وقيمة صفر للدول الأخرى).

الجدول رقم (5): نتائج تقدير نموذج الانحدار–التغيرات الثابتة بإضافة أثر الاعتماد على النفط

Dependent Variable: SUDEV	بدون المتغير الوسيط		المتغير الوسيط "حجم الحكومة	
Variable	Coefficient	*Prob.	Coefficient	*Prob.
C	50.10936	0.0000	49.91494	0.0000
GOV1	0.131553	0.0000	0.197930	51000.
GOV2	0.094261	0.0000	0.078635	0.0272
GOV3	0.261450	0.0000	0.432240	0.0104
GOV4	0.167048	0.0000	0.446387	0.0344
GOV5	0.213537	0.0000	0.520043	0.0000
GOV6	-0.041235	0.1165	-0.305218	0.1050
FDI	0.147558	0.0565	0.121012	0.0018
INF	0.003966	0.6894	0.003759	0.7052
GDPPC	0.000149	0.0000	0.000130	0.0047
GOV4GOVSIZE			1.577312	0.0046
GOV5GOVSIZE			-2.039711	0.0254
OILVA	4.039725	0.0000	4.857655	0.0000
Adj R- squared	0.519504		0.537605	
Prob(F-statistic)	00.00000		0.000000	

Dependent Variable: SUDEV	بدون المتغير الوسيط		المتغير الوسيط "حجم الحكومة	
Variable	Coefficient	*Prob.	Coefficient	*Prob.
Correlated Random Effects - Hausman Test				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic		Chi-Sq. d.f.	* Prob.
Cross-section random	45.539625		10	0.0000

* مستوى المعنوية أقل من 5%.

يبين الجدول رقم (4) أن متغير الدول النفطية يؤثر إيجاباً في النموذج أي أن الدول التي تعتمد على النفط تمتلك إمكانيات أكبر لتطبيق الحوكمة الجيدة وبالتالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو نتيجة متوقعة للاختلافات الاقتصادية الواضحة بين الدول المدروسة، حيث تصنف معظم الدول النفطية (ولاسيما دول الخليج العربي) ضمن الدول ذات دخل الفرد المرتفع وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي وهو ما يمكن الحكومات من تحقيق تطلعات الشعوب وتعزيز التنمية بطرق أكثر فاعلية وخاصة عند الحديث عن الإمكانات التمويلية. وهو ما يتماشى مع فرضية البحث حول وجود اختلافات بين الدول العربية تعود إلى الهيكل الاقتصادي وتؤثر في علاقة الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المناقشة والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار أثر الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في 21 دولة عربية خلال الفترة 2000 إلى 2022 من خلال تطبيق نموذج الانحدار للبيانات اللوحية، وبالتالي قدم الباحثان اختباراً قياسيا لطبيعة الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر لمعظم مؤشرات الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي تتفق على الدور المحفّز للحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تحسين عمل مؤسسات الإدارة العامة (حجازي،2016). إلا أن الدراسة الحالية عبر تحليل المؤشرات الفرعية قد خلصت إلى استثناء المؤشر الفرعي السادس GOV6 "السيطرة على الفساد" من كافة نماذج الانحدار المدروسة وهو ما يعكس عدم فاعلية الدول العربية في تحقيق

مخرجات جيدة تتعلق بمستويات مكافحة الفساد الناتج عن استغلال السلطة وممارسة النفوذ بأشكال غير مشروعة وهو ما يؤيد نتائج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية كون غالبية الدول العربية تقع في النصف الثاني من الترتيب العالمي، بمعنى أن الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة من الممكن أن يعيق جهود الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية، وهو ما يمثل إشارة هامة إلى ضرورة اعتماد تغيرات جذرية في سلوك الإدارات الحكومية لاستعادة ثقة المواطنين وتلافي الآثار السلبية للفساد على الاقتصاد والمجتمع.

أدى إدخال المتغير الوسيط "حجم الحكومة" إلى تحسين القوة التفسيرية لنموذج الانحدار إلا أن الأثر الوسيط لحجم الحكومة يقتصر فقط على مؤشري الحوكمة الفرعيين "الجودة التنظيمية" و"حكم القانون" دون أثر يذكر في المؤشرات الفرعية الأربعة الأخرى، أي أن زيادة الانفاق الحكومي الجاري على الخدمات الحكومية يرتبط بتحسين البيئة التشريعية في الدول العربية وزيادة رضا أصحاب المصالح قد تمثل زيادة دخول العاملين في الجهاز الحكومي آلية لنقل هذا التأثير عبر وجود رابط ما بين تحسن الدخول وزيادة جودة الخدمات الحكومية من جهة وفي تحفيز الكوادر الحكومية المسؤولة لإنفاذ القوانين وضبط المعاملات بشكل كفء. إن حجم الحكومة هو متغير يرتبط بالأداء الاقتصادي بشكل عام ولاسيما عبر قيادة العرض من منظور الاقتصاد الكلي، إلا ان نتائج الدراسة الحالية تفضي إلى تأطير آخر لدور حجم الحكومة كوسيط لطرفي علاقة الحوكمة – أهداف التنمية المستدامة وهو ما يمكن أن يشكل إضافة معتبرة للأدبيات السابقة وتستلزم جهود بحثية مستقبلية لتعميق فهم دور حجم الحكومة في العملية التنموية في المنطقة العربية.

كذلك هدفت الدراسة الحالية إلى رصد دور الربيع العربي في نموذج الدراسة لمعرفة اتجاه وشدة تأثير الاضطرابات السياسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها من خلال ممارسات الحوكمة الجيدة، بشكل عام تؤيد نتائج التحليل حقيقة الأثر الاقتصادي السلبي لعدم الاستقرار السياسي ولاسيما الناتج عن اضطرابات الربيع العربي، حيث أضافت الاضطرابات السياسية والعسكرية في بعض الدول تحدٍ جديد للحكومات لتحقيق تطلعات الشعوب والحفاظ على مؤسسات الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار أن أكثر الدول تأثراً بالربيع العربي هي ضمن الدول ذات مستوى الدخل المتوسط و التي تتمتع بمستويات أعلى من الفساد وأقل من ممارسات الحوكمة الجيدة. وهو ما يلتقي مع حقيقة أن الربيع العربي قد أدى إلى تغيرات جوهرية في سياسات الحكومات العربية واستجابتها للخطط التنموية

والتي لاتزال بعض الدول تعاني منها منذ العام 2011. باختصار لا يستطيع الاقتصاد أن يصل إلى مستويات التشغيل المثلى دون وجود استقرار سياسي داعم له.

من جهة أخرى حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤل الخاص بوجود الاختلافات ما بين الدول العربية النفطية وغير النفطية فيما يتعلق بدور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينت نتائج التحليل أن الهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط يعزز دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعود إلى إمكانيات الدول النفطية الأكبر مقارنة بالدول الأخرى عند الحديث عن الخدمات الحكومية والانفاق الحكومي لدعم الخطط التنموية وهو ما ينطبق على الوضع العالمي حيث قطعت الدول الغنية أشواطاً أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لقدراتها التمويلية التي تؤهلها لإدماج هذه الأهداف في خططها الوطنية بمرونة أكبر مقارنة بالدول الأقل دخلاً.

إن الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية فيما يتعلق بالهيكل الاقتصادي أو مستويات الاستقرار السياسي حالياً تضع الأهداف البحثية ذات المؤشرات التجميعية موضعاً للتساؤل.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يجب على الدول العربية العمل أكثر على تفعيل ممارسات الحوكمة كونها تمثل إحدى الآليات التنموية وليس كنوع من الرفاهية الاقتصادية أو لمجاراة التوجهات العالمية، انطلاقاً من فكرة أن خدمة المواطن وزيادة رفاهيته هي جوهر العمل الحكومي.

يجب على صانعي السياسات في الدول العربية التركيز على أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق لتحسين أوضاع الشعوب عبر موائمة الخطط التنموية مع الميثاق العالمي وهو ما يمكن أن يساعد في إدماج دول المنطقة العربية في الجهود الدولية لتحقيق هذه المجموعة من الأهداف ولاسيما الدول الغنية القادرة على التغلب على المتطلبات التمويلية، وهو ما يستلزم تنسيق وتعاون عربي أكبر فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية وخاصة في الدول الأكثر فقراً حيث ما يزال البحث عن مقومات الحياة واحدة من أولويات المواطنين في هذه الدول. لذلك نوصي بإطلاق مؤشر عربي خاص للحوكمة يراعي خصوصية المنطقة الاقتصادية والاجتماعية ويقيس بشكل فعال أكبر مدى تطبيق ممارسات الحوكمة والفجوات القائمة التي تحتاج إلى معالجة مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

وأخيراً إن تحسين الحوكمة ليس الحل السحري وخاصة عند أخذ التكلفة بعين الاعتبار، إلا أنه من الممكن أن يكون خطوة متقدمة لتحقيق معدلات أداء اقتصادية جيدة، لذلك يقترح الباحثان

تطوير الإطار البحثي الحالي عبر تشميل متغيرات أكثر في نموذج الدراسة وتقسيم الدول العربية إلى مجموعات أكثر اتساقاً من الجانبين السياسي والاقتصادي وهو ما يمكن أن يقدم تفسيرات اقتصادية أكثر متانة في البحوث المستقبلية، إضافة إلى استخدام منهجيات واختبارات تجريبية تشمل الطبيعة الديناميكية للعلاقة المفترضة ما بين الحوكمة والتنمية المستدامة.

المراجع العربية

جابر السيد، محمد (2023). "حجم الحكومة والنمو الاقتصادي:أثر الربيع العربي"، مجلة حكامة، مج3،العدد6.

حجازي، عزة (2016). "أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12، العدد 15.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020

المراجع الأجنبية

Ahmed, A. and Anifowose, M.(2023) "Corruption, corporate governance, and sustainable development goals in Africa", Corporate Governance, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/CG-07-2022-0311

SDG Index & Dashboards, Sustainable Development Report, https://dashboards.sdgindex.org/explorer Accessed on 04/04/2024.

Andrew, Massey.(2022) " Sustainable Development Goals and their Fit with Good Governance", Global Policy. Vol 13, No.1.

Bouzid, Amaira.(2019) "Analysis of the Relationship between Governance and Economic Growth: New Evidence from Tunisia an ARDL Bounds Testing Approach", Journal of development and economic policies, Arab Planning Institute, Volume 21.

Brock, William A. and Durlauf, Steven N.(2000), "Interactions-Based Models", NBER Working Paper No. t0258, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=239635

Collier, P. (2007). The Bottom Billion: " Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It", Oxford University Press .

Daniel Kaufmann and Aart Kraay (2023). Worldwide Governance Indicators, 2023 Update (www.govindicators.org), Accessed on 10/19/2023.

Dianty Ningrum, Rob Raven, Shirin Malekpour, Enayat A. Moallemi, Brett A. Bryan.(2023) "Transformative potential in sustainable development goals engagement: Experience from local governance in Australia", Global Environmental Change, Vol. 80.

Haneef, S.K., Ansari, Z. and Bhavani, G.(2019) "Attractions of Dubai and Expo 2020: an exploratory study", Worldwide Hospitality and Tourism Themes, Vol. 11.

Hausman, J. (1978). Specification tests in econometrics. Econometrica, Vol. 46, No. 6.

Hayakawa, K.(2007) " Small sample bias properties of the system GMM estimator in dynamic panel data models". Economics letters, vol.95, no.1.

International Institute for Sustainable Development (IISD). (2017) "Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development: The Role of Regulation and Governance. Winnipeg.

Miller,A.K, Zittis,G, Santillo,D and Johnston,P.(2022) "Living on the Edge: The implications of climate change for six countries in the Middle East North Africa region",Greenpeace.

Glass,L-M, Newig,J.(2019) " Governance for achieving the Sustainable Development Goals: How important are participation, policy coherence, reflexivity, adaptation and democratic institutions? ,"Earth System Governance, Vol.2.

Sadiq,M, Ngo,T.Q, Pantamee,A.A, Khudoykulov, K, Thi Ngan,T and Tan,L.P.(2023)" The role of environmental social and governance in achieving sustainable development goals: evidence from ASEAN countries", Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Vol.36, no.1.

Nyasha, S. and Odhiambo, N. M.(2019) "Government Size and Economic Growth: A Review of International Literature". SAGE Open, Vol.9, No.3. https://doi.org/10.1177/2158244019877200

Organization for Economic Co-operation and Development OECD (2018) "Government at a Glance 2017, Paris: OECD Publishing.

Rhodes, R.A.W.(2007) "Understanding Governance: Ten Years on", Organization Studies, vol.28, issue.8.

Saeed Moawad, S.(2023) "Local administration governance requirements to achieve sustainable development goals", College of Social Work Journal for Social Studies and Research, Fayoum University, Volume 31.

Solomon,S.D.(2008) "Regulation by Deal: The Government's Response to the Financial Crisis, University of California, Berkeley - School of Law; European Corporate Governance Institute (ECGI).

United Nations Development Program UNDESA (2019) "Sustainable Development Outlook. https://www.un.org/en/desa/global-sustainable-development-report-2019 Accessed on 01/04/2024.

World Bank, World Development Indicators https://databank.worldbank.org/ Accessed on 01/04/2024.

الملاحق

ملحق رقم (1): الدول عينة الدراسة

country	CODE
United Arab Emirates	ARE
Bahrain	BHR
Comoros	COM
Algeria	DZA
Egypt, Arab Rep.	EGY
Iraq	IRQ
Jordan	JO
Kuwait	KWT
Lebanon	LBN
Libya	LBY
Morocco	MAR
Mauritania	MRT
Oman	OMN
Qatar	QAT
West Bank and Gaza	WBG
Saudi Arabia	SAU
Sudan	SDN
Somalia	SOM
Syrian Arab Republic	SYR
Tunisia	TUN
Yemen, Rep.	YEM

ملحق رقم (2): مصفوفة الارتباط

Sample: 2000 2022

Included observations: 483

	FDI	GDPPC	GOV1	GOV2	GOV3	GOV4	GOV5	GOV6	GOVSIZE	INF	SUDEV
FDI	1										
GDPPC	-0.07739	1									
GOV1	0.099196	0.054772	1								
GOV2	0.013011	0.672774	0.264379	1							
GOV3	0.16666	0.638749	0.339381	0.713946	1						
GOV4	0.080727	0.003134	0.348069	0.669416	0.930608	1					
GOV5	0.106034	0.629598	0.382012	0.736099	0.929863	0.922406	1				
GOV6	0.127555	0.582176	0.40975	0.716817	0.890726	0.881667	0.925132	1			
GOVSIZE	-0.12988	-0.02916	0.110775	0.038273	0.003623	0.037867	0.070634	0.080126	1		
INF	-0.07108	-0.15349	-0.20484	-0.26253	-0.30415	-0.29844	-0.30384	-0.30695	-0.07637	1	
SUDEV	0.004545	0.200423	0.362767	0.270234	0.573404	0.488481	0.556999	0.500925	0.12099	-0.19159	1

ملحق رقم (3) : أهداف التنمية المستدامة